

ركبي جديد في لبنان؟

الله وجنابلاط. فالولايات المتحدة تراهن على أكثرية نيابية جديدة تكون إلى جانبها وتؤمن لها غطاءً شرعياً في مقاربتها لدور الجيش اللبناني، ليس فقط في حربه ضد «المتطرفين»، بل ربما أبعد من ذلك؛ كما تؤمن لها غطاءً شرعياً في مقاربتها لموضوع سلاح المقاومة في المستقبل.

سابعاً: بالرغم من الحاجة اللبنانية للقاء المرتقب بين السيد حسن نصر الله والنائب سعد الدين الحريري في إزالة الاحتقان وتخفيف حالة التوتر الداخلي، فليس هناك أي دليل على أن زيارة هيل والسياسة الأميركية الراهنة تشجعان حصول هذا اللقاء، لا بل تفضلان تأجيله إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، وربما إلغاءه كلياً إذا أمكن.

فالولايات المتحدة لا ترى أن الانفتاح المحدود على سوريا الذي حصل من خلال الاتصال بين وزير خارجية البلدين، رايس والمعلم، والذي يتركز على محاربة عدو مشترك (الحركات الإسلامية المتطرفة) سيقود بالضرورة إلى تغيير سياستها القائمة على عزل حزب الله داخلها وعربياً بعد المحاولة الفاشلة في القضاء عليه خلال حرب تموز 2006.

وأخيراً، وفي ظل أجواء الانتظار والترقب لنهج الإدارة الأميركية الجديدة - من المرجح أن يكون أوباما الرئيس الجديد - تبدو «المصالحات» بالشكل الذي تأخذه، أي مصالحتات من فوق، أفضل ما يمكن أن يقدم عليه أمراء الطوائف في لبنان. فوجودهم وديمومتهم رهن بغياب المصالحة من تحت، المصالحة الحقيقية بين المواطنين.

* كاتب لبناني مقيم في الولايات المتحدة الأميركية

إلى الرسميين، على رموز قوى 14 آذار من وليد جنبلاط وسمير جعجع وأمين الجميل وبتريس حرب، وحتى ميشال المر كونه من «المنتفضين» ولو إلى حين على عون، لكنه لم يقطع شعرة معاوية معه ولا مع السوريين. فالعلاقة بين الولايات المتحدة وسوريا ستحكمها في المرحلة المقبلة سياسة التصدي للقوى الإسلامية المتطرفة؛ وهذا ليس بجديد، حيث إن موقف الولايات المتحدة أثناء أحداث نهر البارد جاء أيضاً مغايراً لموقف 14 آذار الذي حاول أن يربط بين تنظيم «فتح الإسلام» وسوريا.

خامساً: إذا كان القول بأن هناك استمرارية في السياسة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، أياً كان الرئيس في البيت الأبيض، وهذا صحيح، فلا يجوز أن نغفل أن مقاربات الإدارات الأميركية المختلفة وأولوياتها وأساليبها في أزمتها المنطقة يختلف من واحدة إلى أخرى. لهذا نحن في فترة المراقبة والانتظار لنتيجة الانتخابات الأميركية، وبهذا تدخل الزيارة ليس من باب تغيير في السياسة الأميركية بقدر ما تدخل في إحياء العلاقة بين قوى 14 آذار ورموزها، والتأكيد على أهميتها في نظر الإدارة المقبلة أكانت جمهورية أم ديموقراطية.

سادساً: في أجواء زيارة هيل الممهدة للإدارة الجديدة، تبدو الانتخابات النيابية المقبلة ونتائجها مسألة مهمة للولايات المتحدة الأميركية، أياً كان الرئيس في البيت الأبيض. لهذا تدخل الزيارة ضمن إطار الملمة شمل 14 آذار وفرملة الاندفاع الجنبلاطية في مصالحة حزب الله، وربما للالتفاف على أي إمكان لتسويق، إن لم نقل تحالف انتخابي بين حزب

إطلاق عمل اللجنة العسكرية اللبنانية - الأميركية المشتركة أن المشاركين في اللجنة بحثوا «موضوع المساعدات العسكرية الحالية والمستقبلية التي ستقدم للبنان، بما فيه الحاجة إلى تعزيز قدرات عسكرية متنوعة لمكافحة الإرهاب». وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تقبل بأن يتحول الجيش اللبناني إلى جيش قتالي يستطيع حماية لبنان من إسرائيل جواً وبحراً وبراً.

رابعاً: تبقى المعاني السياسية لزيارة هيل ولقاءاته مسرحةً للتأويل.

لماذا كان الياق الفرزلي المقرّب من سوريا ضمن جدول لقااته التي عادة تقتصر، بالإضافة

السفيرة ميشال سبيون تفتتح معرض المنتجات الأميركية في بيروت (أ ب)



أهي أزمة مالية أم أزمة نظام؟

وفاندانا شيفا التي أعادت بناء «اقتصاد صغار المزارعين» في الهند.

وفي واقع الأمر، كانت الأزمة العالمية منظورة ومرئية من النيوليبراليين أنفسهم، منذ السجل الأعرج بين مدرسة شيكاغو والمدرسة الكينزية، في أوائل القرن الماضي، حين بشر فون هايك، وهو الأب الروحي لما غرقت تاتشر، بـ«الأزمات التي تفضي إلى حلول فضلى على المدى البعيد»، وقد طبق ميلتون فريدمان مقولته في تشيلي بمواجهة الليدني، ثم في قصر بينوشيه، وهي الفلسفة النيوليبرالية ذاتها التي لخصتها رايس بعبارة «الفوضى البناءة»، وأدت إلى اعتراض الكونغرس على ضخ 700 مليار دولار في الجلسة الأولى، «الأسباب عقائدية». لكن ما هي الأسباب الموجبة؟

يمكن التبخر في وصف الأزمة المالية الراهنة، وسوء إدارتها المدفوعة بالجشع، لكن الأزمة المالية هي واجهة إدارة النظم، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهي في الوقت نفسه نتيجة هذه النظم. فالكتلة المالية العالمية المازومة هي نفسها تراكم رأس مال، لم يعد يجد «أسواقاً طبيعية» في الاقتصاد الحقيقي والثروة البشرية والاجتماعية... الأمر الذي أدى إلى أن تسهل له الطبقة السياسية عمله ومروره، وأن تطلق حريته التامة في البورصات ومصارف الاستثمار والمصارف التجارية والقروض، وفي إزالة كل العوائق، من الحقوق الاجتماعية الطبيعية والمكتسبة، وأيضاً في الغزو العسكري والاحتلال و«مكافحة الإرهاب».

فأرس المال الكبير يمشي بحرية، إنما بحماية الجندي والمبشر. الأزمة العالمية تضرب واجهة نظام الربح الأقصى، لكنها عملياً تضرب عمق النظم الليبرالية التي ولدت رأس المال المالي. وهي حصيلة أزمة النظام الرأسمالي في إدارة الاقتصاد الحقيقي، وفي حرية رأس المال على حساب الحقوق الاجتماعية، وكذلك حصيلة فشل فتح الأسواق بالحروب والاحتلال. لكن أزمة النظام الرأسمالي لا تعني بالضرورة انهيار الرأسمالية أو العودة «إلى الوراء» باتجاه الكينزية على سبيل المثال، فذلك دونه صراعات كبرى بين قوى بشرية مقابل قوى بشرية أخرى. وانهيار الرأسمالية لا يتوقف على أزمتها، بل يتوقف على القوى المقابلة لها.

* كاتب لبناني

والتبادل»، كما يقال حتى الأمس القريب، كان الذهب يرمز إلى قيمة الاقتصاد الفعلي المفترض، وكان لا بد أن يغطي الذهب قيمة العملة النقدية. وعلى هذا الأساس، اعتمد الدولار، قيمة أصل، لأنه ظل مغطى بالذهب حتى «الأزمة النفطية» عام 1973، قبل أن تقوم الإدارة الأميركية بتحريره وخفض قيمته عشرة أضعاف، مقابل الذهب، وهي أكبر عملية قرصنة مالية في التاريخ الحديث، إذ إنها غطت الدولار بالقوة العسكرية والسياسية، بدل تغطيته بالذهب. وقد قالت إنها تغطيها بالاقتصاد وهو يشتمل بطبيعة الحال القوة العسكرية والسياسية، فلا يوجد اقتصاد قائم بذاته، معزل عن أسبابه المولدة. اليوم، يتحدث رجال المال والأعمال، عن سوء إدارة وتصرف في جموحهم نحو الربح الأقصى، فيقولون إن حجم الكتلة النقدية الموظفة في الأسهم والعقارات، تتجاوز قيمة الأصول بثلاثين ضعفاً، لكنها عملية قرصنة كونية، جرت بتسهيل وتشجيع حكومات الدول الصناعية و«الدينامو» المحرك في الولايات المتحدة، لمصلحة فئة من الناس، على حساب بقية الخلق. فالحكومات لم تكتف بتحرير الأسواق و«تشجيع الاستثمار» وتكسير القيود السابقة على حرية رأس مال الكبير، بل رفضت إقرار «ضريبة توبان» وهو الاقتصادي، صاحب جائزة نوبل، الذي أعد مشروعاً لإزالة الفقر من العالم، وتمويله بضريبة قيمتها 1% تقتطع من التعامل في البورصة والتحويلات المالية الدولية.

إن الأزمة العالمية الراهنة، كانت مرئية ومنظورة، قبل عقد على الأقل، وبالتحديد منذ سياتل عام 1999، عندما صدت حركة المناهضة العالمية، من بسمون أنفسهم «آسياد العالم»، وهي ما زالت تلاحقهم في دافوس وفي قمم «السبع الكبار» والقمم الأخرى، وكذلك في المنديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية، وهي ما زالت ترفع شعار «عالم أحر ممكن». وقد أنتجت هذه الحركة المستمرة أهم كبار الاقتصاديين العالميين المنشقين عن المؤسسات الدولية و«السبع الكبار»، منهم جوزيف ستينغليز وجان زيغلر وريكاردو بيتريلا وأنديرويني رولي... وغيرهم العشرات، كما أنتجت خبراء ميدانيين انطلقوا في عملية إعادة بناء أكثر عدلاً وإنسانية منهم إريك توسان الذي بدأ مع فريق كبير بإنشاء «بنك الجنوب» في أميركا الجنوبية،

قاسم عز الدين *

تقنياً، لا يتسنى إدراك حجم الأزمة العالمية الراهنة وتداعياتها. فكرة الثلج ما زالت في بداياتها، ولا يقف أصحاب الشأن على حالها ومآلها. بل تحدثوا، عن أزمة رهن عقاري ثم أزمة بورصات، بداية. ويتحدثون اليوم عن أزمة مالية عالمية، وهي تشمل الكتلة النقدية في البورصات وبنوك الاستثمار والمصارف التجارية والقروض.

لكن الحقيقة أن هذه الكتلة النقدية العالمية، هي أساساً كتلة ورقية، لا قيمة لها بحد ذاتها، ما لم يفرض ترميزها، على الصعيد الكوني بالقوة المادية والمعنوية والعسكرية... بعدة تحويلات بطبيعتها اعتباطية، من الثروة الأصل الحقيقية، إلى القيمة النقدية، وذلك «لتسهيل التعامل

أزمة الرأسمالية لا تعني انهيارها، فذلك لا يتوقف على أزمتها، بل على القوى المقابلة لها



الشرطة البريطانية تعقل متظاهرين ضد السياسات المالية (أ ب)

والمستقبلي في التصدي للتيارات الإسلامية المتطرفة؛ وإن أميركا وإن كانت منهمة في أزمتها الاقتصادية والانتخابات الرئاسية، ما زالت تتابع باهتمام وعن قرب ما يجري شمالاً على الساحة اللبنانية، وما يجري داخل سوريا أيضاً بعد الانفجار الذي حصل في دمشق.

ثانياً: جاءت قراءة كل من فرنسا والولايات المتحدة لأحداث طرابلس لتؤكد على تنامي دور القوى الإسلامية المتطرفة في شمال لبنان، وذلك خلافاً لبعض أطراف 14 آذار، وخصوصاً سعد الحريري وسمير جعجع اللذين اتخذوا من أحداث الشمال ذريعة لإعادة توجيه الاتهامات إلى سوريا من أجل أولاً: مكاسب انتخابية إذا حصلت انتخابات، أو تطيير الانتخابات إذا بدت الحسابات عكس ما يتمناه فريق 14 آذار. وثانياً: للانقضاض على دور الرئيس سليمان في اجتماعات الحوار المقبلة وعلى نتائج زيارته الناجحة إلى سوريا، وخصوصاً في ما يخص العلاقة الدبلوماسية بين البلدين. وثالثاً: التأثير إذا أمكن على المقاربات الدولية الجديدة للتعاطي مع سوريا والانفتاح عليها. وفي هذا الإطار، جاء سفر وفد 14 آذار إلى فرنسا متناسياً أن فرنسا - ساركوزي غير فرنسا - شيراك، فقفل راجعاً بخفي حنين.

ثالثاً: لقد كان الدور الأميركي واضحاً ولا يزال، ولا جديد فيه في مسألة تسليح الجيش اللبناني. فسلاح الجيش الموعود به من الولايات المتحدة هو فقط للقيام بدور أمني داخلي، وللتصدي للتيارات المتطرفة، ولا علاقة له بالاستراتيجية الدفاعية في وجه الاعتداءات الإسرائيلية.

لقد جاء في البيان الصحافي المشترك بشأن

إلى دول الخليج (وسكت بالطبع عن عودة ذلك المال إلى جيوب النخب الرأسمالية الأميركية). وهذه الشبكة حقيقية وشاملة: لقد نشأ في العقدين الأخيرين أضخم تقسيم عالمي للعمل بين واشنطن وبكين. وهذا هو سر المعجزة الصينية: الصين تنمو أساساً من خلال تلبية الطلب الأميركي. وهي لذلك تحشد مواردها وتصنع وتمول الاستهلاك غير الواقعي في الولايات المتحدة، التي يستهلك شعبها أكثر مما ينتج، بينما تركز الرأسمالية الأميركية على نهب العالم بالوسائل المالية. نحن نتحدث هنا عن تحالف رأسمالي معقد، يشهد بالطبع تناقضات داخلية بين طرفيه كالمعتاد، ولكنه، في النهاية، يشغل على الأرضية نفسها.

حتى أموال الخزينة الأميركية المخصصة لإنقاذ النظام المصرفي الأميركي يأتي قسم كبير منها من أدونات الخزينة التي اشترتها وتشترتها الصين.

يفتح كل ذلك بالطبع احتمالات: انهيار الثنائي، أو إذا تمكنت الصين من تجاوز الأزمة الرأسمالية العالمية - السير في طريق السيطرة على الاقتصاد الأميركي، أو ربما العودة إلى الاشتراكية وقيمتها، بما يعني تهديداً تصديراً، والاستثمار في الاحتياجات الاجتماعية والبيئية في الداخل. وهذا الاحتمال الأخير يحتاج إلى الديمقراطية ويفتح أمامها الأبواب أيضاً.

الفكرة الأساسية التي يمكن استنتاجها هنا هي الآتية: لا مناص، من أجل بقاء البشرية، من حدوث حالة تطابق بين الاقتصاد والاحتياجات الاجتماعية الفعلية. وهو تطابق ينفي الرأسمالية، لكنه أيضاً ينفي ما نعرفه من اشتراكية واقعية أو تصورية، تعمل في إطار مفهوم «التقدم» الملتبس (الرأسمالي - الاشتراكي) نحو «نموذج» اقتصادي مفروض بلا نقاش، بل نحو أي نموذج غائي.

الغيايات مدمرة في الأخير لحياة الإنسان المحدودة، تلك التي تمثل الحق المطلق في تلبية الاحتياجات الفعلية في «هنا والآن»، لا في أوامير الطلب الرأسمالي المخلوق، ولا في دراما مستقبل اشتراكي غير منظور، تولد أليات صنع تلقائياً امتيازات واستبدادية وتضحيات لا يمكن تبريرها بأي هدف مهما كان «نبيل». فالنبيل حقاً هو تلبية وسائل العيش والسعادة والثقافة في حياة الإنسان الفرد القصيرة.

* صحافي وكاتب أردني